التفكير الاستراتيجي في المسألة الثقافية

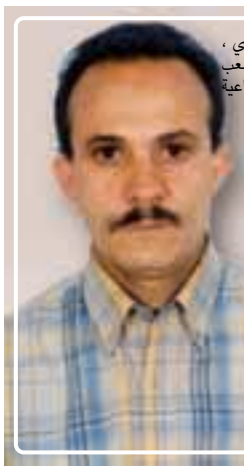

د.منصور القاضي

ينبغي علينا أن نميز بين ما نريد وبين ماهو واقع بين الحقائق وبين التطلعات حتى نتمكن مما نريد تحقيقه أولاً بأول . فما هي الثقافة التي تريدها ان تتبلور في اذهان الناس وتتفاعل معها أرواحهم وعقولهم وتنعكس في اعمالهم وسلوكهم ؟

لقد اقتربت الثقافة من أن تصبح هي «علم المستقبل الشامل» الذي يطوي على عباءته فروعاً معرفية متعددة ومتباينة . وما يتجلى اليوم بوضوح هو أن الثقافة أصبحت صناعة قائمة بذاتها . فالمعرفة قوة والقوة معرفة- تعززها لخدمة اغراضها وتمرير ممارساتها وتمرير قرارتها ..

وما نحن بصدده اليوم ليس ان الثقافة هي محور عملية التنمية الشاملة او ان المجال الثقافي الواسع والمؤثر تأثيراً مباشراً في عملية التنمية ، لم يعد يقتصر على كونها ثقافة الأدب والفكر او العرض للاستهلاك الكلامي- الروحي فحسب ، بل إنه يتسع ليشمل الامر تداخلها من تكنولوجيا المعلومات وماترتب عليه من اتساع نطاق تداخلها مع المنظومات والفئات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة .

إنه لمن الأهمية بمكان إعادة الاعتبار إلى الثقافة «والعمل الثقافي» كونها تفتح الافاق وتشكل اسباب القوة الانسانية والطموح الحضاري ، ومن اهم منطلقات وبروز هذه القوة هو ايجاد تنمية ثقافية حقيقية تلعب دوراً تكاملياً في إرساء بنية تحتية للثقافة كعمد رئيسي لتنمية اجتماعية واقتصادية ناجحة.

لهذا المستوى من الاعتبار والتكامل والقوة لابد من صياغة وإقرار استراتيجية وطنية للثقافة تضمن نجاح التنمية الثقافية المنشودة ، لانها «أي الاستراتيجية الثقافية» فقط هي التي ستلقي الضوء على دور الثقافة في التنمية وبها يتحول العمل الثقافي من العشوائية إلى التخطيط العلمي القائم على استشراف آفاق المستقبل المستند إلى دراسة معطيات الواقع ، واستغلال القدرات والامكانات وتوظيف الطاقات والموارد وتحليل المعوقات والصعوبات ودراسة التطورات والمستجدات ومواجهة الاحتمالات والمفاجآت والتصدي للتحديات اياً كان مصدرها . « فإذا كانت الثقافة هي الجسر نحو التمدن والرقي فالإزدهار الحضاري مرهون بسلامة استراتيجية الثقافة ».

■ أسوأ ماتحمله العولمة إلينا هو التوجه المفضوح نحو الميادين الطفيلية بدلاً من ■ البداية السليمة لأي انطلاقة أو مشروع هي تحديد الاستراتيجية المرسومة التي تصل بداية المشروع بنهايته

الواقع الثقافي التنموي

يرتبط الحديث عن الواقع موضوعيا بالتراث والماضي وما يغلف عليه ذلك من صعوبة في تحديد الزمن التاريخي اما واقعنا الثقافي اليوم فهو معقد رغم التحولات الجارية على المستويات السياسية الاجتماعية والتي لا نتقدم فيها ولا نتأخر كثيرا عما هو حاصل في الواقع الثقافي العربي.

واما المشكلة القائمة فهي وبدرجة رئيسية تتمثل في وجود نسبة غير قليلة من الامية اضافة الى تدني نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية واقتصار دورها على البيت في المدينة وعلى البيت والحقل في الريف وما يزيد المشكلة تعقيدا هو الوعي الثقافي المحدود عند انصاف المتعلمين وخصوصا اولئك الذين لا يتقنون الاداء النوعي عند مشاركتهم في عملية البناء مما يضاعف الاعباء على عملية التنمية وغير ذلك نشوء فئة جديدة ممن يدعون التثقف الذين لا يعون اهمية دورهم في المجتمع رغم اهليتهم للكتابة والاصدار والتربص لحصد الجوائز الرسمية وغير الرسمية

وبناء على ذلك يجب ان نبدأ بلملمة ماهو موجود لدينا ونعمل أولا على دراسته وتقييمه ثم نوفر وسائل صيانته وحمايته ضمانا لبقائه واستمراره هو كل ما تمتلكه من موروث ثقافي متعدد ومتميز يجذب اهتمام السياح والباحثين المهتمين بحضارة اليمن واثارها القديمة.

كما ان لدينا حركة ابداعية متجددة ومتعددة المجالات وصرح علمي مواكب لمتطلبات العصر مع تزويده بالتقنيات الحديثة ولدينا اصدارات ثقافية فكرية وحركة نشر اعلامية لابأس بها ومؤسسات اجتماعية مختلفة تدخل ضمنها منظمات المجتمع المدني وغيرها من الحركات الثقافية التي تجسد طموح المجتمع .

في واقع الحال - الدور الثقافي غالبا ما يتم تجاهله او تناوله كمجرد اهتمامات جانبية وعرضية في احسن الاحوال في وقت ان الثقافة هي الاطار المرجعي والمباشر لحياة المجتمع الراهن والمستمد في جانبه المباشر من مرجعية ماضية الحضاري القريب والبعيد بالغ الاهمية والتأثير فلو نظرنا الى المدن التاريخية اليمنية القديمة وعلى وجه الخصوص مدينة صنعاء وشبام حضرموت وكوكبان وزبيد والى الآثار الحضارية القديمة سد مأرب مثلا كعناصر حضارية اكثر منها ثقافية او مدنية لانها وبالرغم مما تعكسه من مرجعية وتأثير عميق في حياة اليمنيين المعاصرين بل وغيرهم من الناس بصورة غير مباشرة الا ان أيا منها لم تعط الاهمية الكافية بالمعنى الحقيقي للكلمة ضمن ثقافة اليمن كمراكز للتجارة والحكم ورمز للخلود وبالنسبة لصنعاء وغيرها من مدن التاريخ اليمنية وكمصدر للخصب وزراعة الصحراء بالنسبة للسدود التي ما تزال آثارها ماثلة الى يومنا هذا ومع هذا يتم تصنيف كل من الظاهرتين ضمن عناصر الثقافة واهم مرتكزاتها الاساسية .

فحصن كحلان مثلا - المشرف على منطقة (رعين) تقع على هذا الحصن عدة سدود مازالت ماثلة حتى اليوم وكثير من المشاهد الثقافية اثرية وحضارية هي ماهو موجود في ارض اليمن وما تم اكتشافه هو القليل والاعمال الآثارية مازال يغلفها ضباب كثيف والامثلة على ذلك كثيرة اهمها :

١- مشهد قبر هود - يطل على مجرى مائي في وادي المسيلة في حضرموت

٢- ماتم اكتشافه مؤخرا من آثار حضارية وأدوات اثرية في جبل العود في محافظة إب.

٣- واحة بيرين - الغارقة في الرمال شمال شرقي الربع الخالي .

٤- النقوش اليمنية القديمة - نقش النصر المقام في صرواح منذ عهد كرب آل وتار بن ذمار بن علي .

٥- المخطوطات اليمنية وما تحويه من معلومات علمية وثقافية وتاريخية في مختلف مجالات العلوم الانسانية والتطبيقية .

وكثيرة هي القصص والمدن والمواد الاثرية التي لم يتم التحقق من تاريخها او اهميتها والاهتمام بها لابرازها حتى تلعب دورا مهما واساسيا في عملية التنمية .

ابعاد ومفاهيم في الثقافة والتنمية

تشمل الثقافة كل الأشكال والصيغ الابداعية من ثقافة وفنون وآداب وغيرها (كلما من شأنه التعبير عن الذات الجماعية وهي منطلق النشاط الفكري والمعرفي والانتاجي والسلوك والتصرف والتعبير الفني والجمالي) وتستند جميعها على كافة القيم والمثل وهي خصوصية المجموعة وهويتها فهي وسيلة تأكيد وتجديد للذات من حيث التمايز مع الآخرين وتمثل في نفس الوقت (كل اشكال وصيغ التفاعل والتبادل والاتصال).

لذا أجمع الكثير على محورية الثقافة في التنمية وضرورة تداخلها وتكاملها مع كل الفضاءات الاجتماعية الاخرى في كافة المجالات الحياتية ولأن مفهوما ما كان سائدا فيما يخص مسألة خوض الاقتصادي في مسائل الثقافة غير واردة لأن ثقافته المعرفية محددة وبهذا التصنيف التقليدي القاضي بتقسيم المجتمع الى فضاءات منفصلة عن بعضها البعض (الاقتصاد - السياسة - الثقافة) كان من الأسباب التي جعلت الاقتصاد والثقافة في علاقة (تباين وتنافر) إلا ان التقييم الموضوعي للتنمية وخصوصا في البلدان المتأخرة صناعيا بينت حصول ازمة او فشل في التنمية بحدة متفاوتة من بلد الى آخر .

كشفت هذه الازمة عن الآثار التراكمية السلبية على حد تعبير الدكتور رياض الوغل للمسار التنموي والسبب الرئيسي هنا هو خلخلة البنى الثقافية نتيجة الانماط التنموية والاقتصادية المتبعة حيث ان التوجه الاستهلاكي مع توسع الهوة الاجتماعية لم تكن متماسكة ومتلائمة مع مميزات الهوية .

من هنا نفهم كيف اتخذت التنمية الثقافية مركزا محوريا دفعت بالمسألة الثقافية الى مقدمة الاهتمامات للدارسين والباحثين والمهتمين بعملية التنمية الشاملة ومنهم السياسي والاقتصادي على حد سواء على المستوى العالمي والسؤال هنا ماهي التغييرات الدولية التي اثرت في دفع هذا الاتجاه؟ يمكننا الاجابة فقط من خلال التركيز على المفاهيم التالية :

أ- مفهوم الاعتماد المتبادل - الذي يعتبر الانسانية كلها مجموعة واحدة

ب- مفهوم الاتصال كعنصر اساسي مكون ومثبت لظاهرة الاعتماد المتبادل .

ج- الثقافة كوسيلة اتصال مثلى مدعمة للقوة التنافسية المنشودة في العمل الاقتصادي.

في المحصلة حدث تغير منهجي ومعرفي كبير في تحديد نوعية العلاقة بين الاقتصاد والثقافة وأعطى التنمية ابعادا ثقافية مميزة ، حيث اصبحت التنمية ذات مفهوم شمولي له ابعاد متعددة لكنها متداخلة ومتكاملة وظلت تلبية الحاجات المادية مقترنة بالمتطلبات النوعية الاجتماعية - مثل سياسة ديمقراطية مع التركيز على مفهوم المجتمع المدني وثقافة القيم والانماط الاخلاقية والجمالية عندئذ يزداد الوعي بتعدد انماط التنمية على قاعدة التنمية الثقافية الهادفة الى خوض عملية ابداعية ذاتية تمكن المجتمع من تحديد وتأكيد ذاته حتى يضمن لنفسه البقاء كتأئن تاريخي حي انطلاقا من حقيقة ان التنمية (بمعناها الواسع) عملية ثقافية اولا - والابداع الذاتي الجماعي هو العنصر المحوري فيها ثانيا .

افردت منظمة اليونسكو لهذه المهمة نشاطا عالميا واسعا في اطار اعلانها للعقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨- ١٩٩٧م) متبنية للنظرة الجديدة للثقافة وعلاقاتها بمجمل الانشطة من خلال القيام بأعمال بناء منهجية قائمة على تعدد المجالات والاختصاصات العلمية المختلفة التي تحدد وسائل واساليب عملية البناء والمجهودات الواسعة لتنفيذها .

وفي ختام العقد العالمي للتنمية الثقافية استمر التداول والبحث حول مدى ارتباط التنمية الشاملة بالثقافة كونها (اي الثقافة) المصدر لكل تقدم والينبوع لكل ازدهار وليست بالتالي نتاجا او افرازات هامشية للتنمية .

وعند الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية لا يوجد توافق مطلق بين الآراء ومن بينها وهي الأغلب ترجيحا - الرأي القائل بان للثقافة في التنمية دورا مميزا وموازيا للبعدين (الاجتماعي والاقتصادي) ومن بين الآراء من لم يقلل على الاطلاق من دور الثقافة في التنمية الا انه لا يعالجها كبعد اساسي من ابعاد التنمية وانما يدمجها في البعد الاجتماعي ويسميها (البعد الثقافي- الاجتماعي).

من خلال الآراء والاكثر واقعية وعصرية تأتي النظرة المستقبلية التي تعتمد اصلا على اهمية (التنمية الثقافية) وتنطلق من ضرورة التعمق في (كيفية استثمار الثقافة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة) بينما نلاحظ اليوم ان للثقافة اهدافا تنموية نبيلة خلال السلوكيات العامة للثقافة .

فمنذ مؤتمر اليونسكو ١٩٧٠م وحتى اليوم توالت المؤتمرات والندوات التي خصصت للدراسة والابحاث والمناقشات المتكررة حول موضوع التنمية الثقافية والتي اكتسبت طابعا دوليا .. فعلى المستوى الوطني بدأت وزارة الثقافة تضع سياسات ثقافية وتعمل على تنفيذها وصولا الى رؤية مؤداها - ان الاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية غير كافية وحدها للخروج من حالة الوهن والتخلف اذ لابد قبل كل شيء من تحقيق تنمية ثقافية غايتها تأهيل الانسان كي يحسن استعمال التكنولوجيا .

لم يعد هناك مبرر للشك ان العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية وان دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي فتحسين ظروف العيش الانساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل بل بعرض تحسينا مستمرا لنوعية الحياة نفسها كما يفترض تطلعا الى قيم جديدة .

وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل مابين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المحلية والدولية في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية الواسعة احدى اهم قواعدها .

ان التنمية القادمة على اسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الايقاع في كل ماهو مادي ومعنوي وللتنمية ابعاد تكاملية (بعد اقتصادي - اجتماعي - سياسي - بعد الادارة والتنظيم والبعد الاعلامي) لا يمكن تحقيق احدها دون الاعتماد على الاخرى .

ومن المفاهيم الاقرب اثرا وتأثرا هو مفهوم العولمة فاذا تناولنا العولمة من منظور علمي بحت سنجد ان هناك مامن شأنه خدمة التنمية الثقافية الساعية الى ايجاد بنية تحتية في البلد المواكب لحركة التطور العلمية بواسطة التكنولوجيا المخترعة ونجد ان اهم مظاهر العولمة هو ظهور ثورة ثقافية جديدة صاحبتها تقنيات جديدة تساهم في عملية انتاج الثقافة .

هناك ثقافة تقليدية وهي السائدة في عصر ماقبل الكمبيوتر واستمرت بعده بمنتجاتها الثقافية المعروفة مثل المسرح والقصة والسينما والكتاب والصحف التي جاءت من صلب تقنيات المعلومات وورثت ملامحها وانتجت منتجات ثقافية جديدة مثل الصحف الالكترونية والنشرة الاليكترونية والالعاب وآلاف الصفحات الثقافية وكلتا الثقافتان تستخدمان التقنيات الحديثة كادوات انتاج لكن الاختلاف في الشكل النهائي للمنتج .

واذا كانت تكنولوجيا المعلومات تزودنا بفرص واسعة لزيادة الانتاج الثقافي اصبحت ايضا سيفا ذا حدين فتدفق المعلومات وانفجارها جعلها بين اصابعنا وفي تناول ايدينا في اي وقت والمعلومات تحيط بنا في كل مكان وتكاد تغمرنا وتسحقنا .. والآن تطاردنا وتحاصرنا وتحيط بنا وتمسك بتلابيبنا وفي كل مكان فيه كمبيوتر ورغم ذلك لا يمكن ان نجد ما نبحث عنه وبالشكل الذي نريده وتصبح عملية البحث عن معلومة معينة مثل البحث عن إبرة في كومة من التبن ..

فالمعلومات الكثيرة يمكن ان تكون ضارة جدا ولها اثار خطيرة تماما مثل قلة وضعف المعلومات وتؤدي الى مشاكل اخرى مثل شلل وعجز القدرات التحليلية للانسان والفشل في ايجاد الحلول الملائمة وزيادة صعوبة اتخاذ القرار وحالة نفسية مستثارة ومستقرة جدا مع سيادة القلق وعدم الثقة بالنفس .

لقد ثبت ان النقص في وسائل الوصول للمعلومات ينعكس تباعا في انخفاض معدلات الانتاج وفي فقر في توعية الابحاث ومستواها وفي اهدار وقت ثمين لتصيد المعلومات وتقارير الابحاث الموجودة فعلا متاحة في الدول المتقدمة اما الدول الفقيرة معلوماتيا فهي تواجه صعوبات خطيرة في اتباع سياسة معينة :

- عدم الثقة في اي بيانات اجتماعية - ثقافية او اقتصادية

- اعتماد وتخطيط البرامج التنموية المختلفة في الصحة والتعليم على بيانات لا تعكس حقائق الموقف الراهن .

اذا فالعولمة هي بداية مرحلة يعيشها العالم في عصر اختلطت فيه الاضداد وتداخلت في ايامنا حتى اعلن (جان بودليار) نهاية الاضداد اي نهاية تضاد الجميل والقبيح في الفن واليسار واليمين في السياسة والصادق والزائف في الاعلام والموضوعي والذاتي في العلم بل ونهاية تضاد هنا وهناك بعد ان كاد طابع المكان أن ينقرض وقد سلبته عمارة الحداثة خصوصيته وتميزه انها بالطبع وبكل المقاييس ثورة مجتمعية عارمة تستهدف الانسان وخصوصياته وهويته المتمثلة بقيمة المعنوية والروحية وتحويله الى مستهلك مسلوب القوى والارادة .

لقد صنع الانسان هذا العصر عالما يغص بالاحتمالات والتوقعات والا يقين الى درجة اصبح معها يخشى النجاح قدر ما يخشى الفشل بل يصل الامر احيانا الى حد تفضيل الفشل فنجاح العولمة في رأي البعض هو الشيء الوحيد الاكثر سوءا من فشلها فعلى الرغم من كل ما يزهو به عصرنا من ثراء معرفته ووفرة معلوماته وقدرت نظمه وآلاته وديناميةتنظيماته وسرعة قراراته رغم كل هذا ما زال يستبيح لنفسه ان يسلم اقداره لعبث الايادي الخفية التي تحرك اقتصاده وعولمته ومعظم نظمه الاجتماعية وامور بيئته واوضاع جماعاته .

ان اسوأ ما تحمله العولمة الينا هو التوجه المفضوح نحو الميادين الطفيلية بدلا عن الميادين الانتاجية التي تسعى الدول الفقيرة الى بلورتها داخل المجتمع بواسطة عناصر التنمية الثقافية المكتسبة وعلى قاعدة العنصر الاخلاقي والقيم الروحية للمجتمع بفرض احياء بنية تحتية يمكن انسانيتها من توفير حياة كريمة تضمن لها البقاء والاستمرار في تطوير حياتها اما الميادين التي تسعى الى نشرها انظمة او نظام العولمة - وهي تجارة المخدرات وغسيل الاموال وشبكات تجارة الدعارة (بالنساء والفتيات والغلمان) حيث اصبحت في بعض البلدان من المصادر الاساسية للدخل القومي وتكاد العمالة فيها تفوق العمالة في الصناعات الانتاجية الاساسية بقصد تدمير انسانية الانسان .

خلاصة القول نجد ان غياب البعد الثقافي في التنمية العربي المعروف (عبدالله علوم) ان ذلك (يمثل صورة مكفهرة تبعث على الكثير من التشاؤم .. لا تعتمد النظر الى هذا الجانب من اجل اشباع الرغبة في النقد والمعارضة ولكن من اجل ارضاء مطالب المصلحة العامة التي تشترط اعمال وشروط البحث عن الحقيقة من غير مراهنة لاحد أو الولاء لمصلحة فردية) وهذه رغبة طبيعية لا ينبغي لاحد التشكيك في نوايا المثقفين حولها لانها تنطلق لديهم من الاحساس بضرورة ان يكونوا عناصر فاعلة منتجة ومشاركة في بناء الانسان وفي تحديد احتياجاته الفكرية والروحية.

استراتيجية وطنية للثقافة

يقول تبارك وتعالى في سورة يوسف الآية (١٠٨) (قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني) من هذه الاية نفهم ان ضرورة ان لا تكون الأنشطة ارتجالية وبعيدة عن التخطيط الدقيق والبعيد لأن الانشطة التي تكون ردة فعل تجاه افعال توعية صنعها الغير لا تستطيع ان تواكب افعال الآخرين أو تستجيب استجابة فعالة لتحديات الراهن .

لقد جاء في تقرير لـ(UNDP) عن مشروع الاستراتيجية الثقافية اليمنية لعام ٢٠٠٢م ان الحاجة الى وضع استراتيجية للتنمية الثقافية تنطلق من الوضع الراهن للثقافة والمؤسسات الثقافية ذلك ان واقع الثقافة الحالي لا يعكس الاهمية التي ينبغي ان تمثلها ولا الدور الذي يجب ان تلعبه في هذه المرحلة من تطور المجتمع المدني ومن التطور العالمي .

وعندما تم اعلان اعادة تحقيق الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠م وجد وعي ملموس باهمية التراث الثقافي وبسباق اوسع للحياة الثقافية للمساهمة في وحدة البلاد السياسية والاجتماعية .

تمخض عن ذلك اصدار استراتيجية ثقافية مازالت متطلباتها قائمة اليوم تماما كما كانت سنة ١٩٩٠م.

ولم تكن الاستراتيجية الوطنية للثقافة المعلنة في عام ١٩٩٠م هي الأخيرة بل قدمت مشاريع استراتيجية مختلفة في الاعوام ٩٧- ٩٨م وحتى عام ٢٠٠٠- ٢٠٠٢م.

اخذت (الاستراتيجية الثقافية للعام ٢٠٠٢م بعين الاعتبار برنامجين اساسيين قائمين : هما الخطة الخمسية الثانية ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر وتتماشى هذه الاستراتيجية مع برنامج الحكومة ومع الاهداف والسياسات الواردة في رؤيا الاستراتيجية لليمن عام ٢٠٢٥م بالاضافة الى اهداف التنمية في الألفية وغيرها من الالتزامات المحلية والدولية بالمقارنة مع استراتيجية الثقافة لعام ١٩٩٠م فقد كانت تقييدية لغاية التشدد في ابراز قيم الثقافة اليمنية الفريدة . (وفي وقت ان استراتيجية عام ٢٠٠٢م تشجع بروز هوية وطنية قوية متجذرة في تراث اليمن الثقافي الفني التي تميز وتحدد بدورها التفاعلات الثقافية اليمنية مع تيارات العولمة).

وتمثل الاستراتيجية اليوم مسالة حيوية ومهمة لكل انسان يتطلع الى تطوير ذاته وواقعه فالبداية السليمة لاي انطلاقة او مشروع هي تحديد الاستراتيجية المرسوم التي تصل بداية المشروع بنهايته .

ان القوة المادية البسيطة تتحول مع الاستراتيجية والرؤية الواضحة الى قوة لا يستهان بها وتحسب لها الف حساب والقوة المادية العظيمة تتحول بدون الاستراتيجية والرؤية الواضحة الى نمر من ورق لا يستطيع ان يحافظ على وجوده فظلا عن تحقيق مصالحه وتطلعاته.

يشير الكاتب العربي (محمد محفوظ) في كتابه - الحضور والمثاقفة الى ان الانشطة الثقافية باشكالها المختلفة بحاجة دائما الى منهجية واضحة وخطة عمل متكاملة تربط هذه الانشطة بأفات الأمة وغاياتها الكبرى) والمسالة الثقافية في سعيها لاخذ موقعها الريادي بحاجة الى استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف والغايات .. تشكل وتصاغ من خلال معطيات راسخة لها دورها ووظيفتها في حركة الواقع للمعطى الزمني والواقع - تأثيرا مباشرا لأن الاستراتيجية بمثابة الجسر الذي يربط بين المثال والواقع بين ماهو كائن وما ينبغي أن يكون ولأن لكل حقيقة تأريخية او لكل واقع موضوعي استراتيجية خاصة مستقاة من ظروف تلك الحقبة ومن ظروف هذا الواقع فإنه لا توجد على هذا المستوى استراتيجيات ثابتة لا تتغير وذلك بفعل تغير الواقع وتبدل متطلباته واحواله .. وهنا دعوة لقيادة وزارة الثقافة الجديدة ان لا تفوت الفرصة وان تتبنى استراتيجية مستقاة مما سبق صياغته مع الاخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع المستجدة .

وبما ان الاستراتيجيات مشروع عمل وبرنامج انساني متواصل يتطلع الى انجاز الطموحات فمعطى الامكانات والقدرات من المعطيات التي تساهم في صوغ الاستراتيجية لانها هي التي تحدد القوى الموظفة في مشروع العمل .

المراجع :

١- الثقافة العربية وعصر المعلومات د. نبيل علي - عالم المعرفة ٢٦٥ يناير ٢٠٠١م

٢- عالم الفكر اكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٣م

٣- نفس المرجع

٤- السياسات الثقافية من اجل التنمية في الوطن العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

٥- الثقافة العربية - وعصر المعلومات - مرجع سابق

٦- الحضور والمثاقفة - المثقف العربي وتحديات العولمة - محمد محفوظ الطبعة الاولى ٢٠٠٠م.

الدور الإيجابي للهيئة العامة للآثار

عبدالله أحمد مرعي

● الإهتمام بالموروث وإيلائه القسط الأكبر من الحفظ والتوثيق، وكذا السعي الى إبرازه وصيانة مقدراته التاريخية والحضارية.. تعني الإهتمام بالذات وعدم التفريط بالمبادئ والقيم المشكلة للهوية العامة التي نستمد منها عبق الماضي وألق الحاضر والمستقبل، فمقدرات البلدان لاتقاس فقط بحجم مساحتها أو تعداد سكانها وتعدد ثرواتها وإنما أيضاً بما تحدثه شعوبها من متغيرات تغدو فيما بعد موروثات عظيمة عبرالحقب الزمنية المختلفة.

وبخطى محسوبة تقوم الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات وبجهود كبيرة وملموسة من قبل المؤرخ الدكتور/يوسف محمد عبدالله- أستاذ التاريخ بكلية الآداب- جامعة صنعاء- رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات بدور بارز ومهم في هذا الجانب سوى من خلال المسوحات والاستكشافات الأثرية التي قامت وتقوم بها الهيئة في العديد من المناطق الأثرية الممتدة على طول البلاد وعرضها واستحداث المزيد من المتاحف الجديدة في المحافظات وإعادة هيكلة ماهو قديم منها ورفدها جميعاً بما أُتيح من الوسائل والإمكانيات التي تمكنها من أداء دورها الترويجي بالشكل المطلوب، أو من خلال الحصر والتوثيق واتخاذ بعض التدابير والاجراءات التي عملت على حفظ الموروث وحماية مقدراته من عبث العابثين ومن أطماع المتاجرين بتاريخ البلدان وبهويات الشعوب، نعم لقد استطاعت الهيئة العامة للآثار أن تضطلع بمسئولياتها في جمع الآثار والترويج لها محلياً وخارجياً منذ أن تسلّم بن محمد عبدالله رئاسة الهيئة وحتى اليوم حيث لاتزال الهيئة تؤدي دورها تجاه الشأن الأثري بمسئولية كبيرة وحنكة إدارية مقتدرة تتجلى أعمالها في الكثير من المواقع الأثرية التي يفصح عنها الدكتور المتخصص يوسف بن الحين والآخر.. هنا وهناك ولقراءة المزيد من صفحات التاريخ اليمني المشرق فإنه يلزمنا تقديم فوق مايمكن اعتباره وفاء لشخصية الدكتور/يوسف محمد عبدالله حتى يواصل عطاءاته التاريخية في علم الآثار وكشف بعض أسرار هذا الموروث الذي لايزال بحاجة الى ماهو أكبر من تقديم عبارات الشكر ونشر كتابات التدبيج التي لانمتلك سواها في هذا المقام حتى نسهم ولو بجزء من مسئولياتنا تجاه هذا التاريخ الذي يمتد لعشرات الآلاف من السنين فالسير نحو تحقيق الهدف ليس بالسهل مواصلته مالم يستشعر الجميع«مواطنين ومسئولين»بأهمية المسئولية التي لن يرحمنا التاريخ إن فرطنا بها أو تخاذلنا عن تأديتها في حفظ الموروث وصيانة مقدراته على إعتبار أن الماضي مرتبط بالحاضر والمستقبل ،والمثل يقول من لا تاريخ له ليس له مستقبل.